

هادي يُفرج عن رفات حسين الحوثي

اليمن

«أنصار الله» تعتبر العملية غير مكتملة بانتظار نتائج الحمض النووي... وتنفي وساطة صالح

طوى الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي أبرز الملفات العالقة بين السلطات اليمنية وجماعة أنصار الله، بتسليمه الجماعة رفات مؤسسها حسين الحوثي، المحتجزة لدى السلطات منذ 2004. وفي حين تنتظر الجماعة ظهور نتائج الحمض النووي، كشفت مصادر يمنية أن الأخير تمت تصفيته بعيداً عن ساحة المعارك



صنعاء - علي جادز

أكدت جماعة «أنصار الله» (الحوثيون) تسلمها قبل أيام رفات مؤسس الجماعة، حسين بدر الدين الحوثي، الذي رفضت السلطات منذ أكثر من 8 سنوات، تاريخ الاعلان عن وفاته خلال حرب صعدة الأولى، تسليم جثته، بالرغم من الوساطات الكثيرة التي جرت بين النظام وأسرتة، والتي كان فشلها سبباً رئيسياً في اندلاع الحروب بين السلطة وبين الجماعة على مدى السنوات الماضية.

جماعة أنصار الله أوضحت، في بيان صادر عن مكتبها الإعلامي أمس، أن عملية تسلم الرفات لم تكتمل بعد، وأنهم لا يزالون ينتظرون ظهور نتائج فحص الحمض النووي للرفات ليتسنى التأكد من أنها تعود للحوثي. ووفقاً للجماعة، فإن الأخيرة وجدت نفسها مضطرة لإصدار البيان «توضيحاً لما ورد في بعض الأنباء بخصوص تسليم السيد حسين بدر الدين الحوثي، والتي سعت إلى تقديم الموضوع في سياق سياسي رخيص، مدعية كذباً وزوراً أنه تم ضمن صفقات ووساطات متجردة حتى من الروح الإنسانية والأخلاقية».

وفي السياق، أكدت مصادر مقربة من جماعة أنصار الله لـ«الأخبار» أن الإعلان عن عملية التسليم كان مؤجلاً حتى ظهور نتيجة فحص الحمض النووي، لكن الإعلان عن الخبر كان لا بد منه بعد «الإشاعات الكاذبة التي عمدت إلى نشرها وسائل إعلامية تابعة لحزب الإصلاح واللواء علي محسن الأحمر، التي أشاعت أن عملية التسليم جاءت في سياق صفقة بين جماعة أنصار الله والرئيس السابق علي عبد الله صالح».

ووضعت المصادر هذه التسريبات «في إطار محاولة استباق رد الفعل الشعبي والسياسي، وتشويه عملية التسليم وخلق انطباعات لدى الوعي العام بأن ثمة تحالفات سرية مشبوهة بين أنصار الله وصالح».

وفي السياق، أكد المتحدث باسم حزب «الحق»، المقرب من جماعة أنصار الله، الصحافي عبد الكريم الخيواني، الذي حضر لقاء جمع ممثلين عن الحوثيين بالرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، يوم الأحد الماضي، لـ«الأخبار» «أن السيد حسين الحوثي دفن في مكان ما في صنعاء وذلك بعدما تمت تصفيته، وما تم تسلمه من السلطات هو رفات وليس جثة». وأكد أنه فحص الحمض النووي لعينات من الرفات يجري خارج اليمن، مشيراً إلى أن ظهور النتائج يحتاج إلى قرابة الأسبوعين.

من جهتها، كشفت مصادر مطلعة لـ«الأخبار» أن الحوثي لم يلق مصرعه على يد قوات النظام في كهف سلمان أو ما يسمى «جرف سلمان» في العاشر من أيلول 2004، كما صرحت بذلك في حينه وسائل إعلام النظام ومصادره العسكرية. ووفقاً للمصادر، فإنه تمت تصفية الحوثي في صنعاء. وفي حين لم تكشف تلك المصادر عن التاريخ الحقيقي الذي تمت فيه عملية التصفية، أكدت أنه كان مدفوناً داخل السجن المركزي في صنعاء، الأمر الذي يقود إلى احتمال أن قتله تم هناك.

في هذه الأثناء، أوضح الخيواني لـ«الأخبار» أن عملية تسليم الرفات تمت في إطار التهيئة للحوار وأن الرئيس هادي جاد في تلبية المطالب الحقوقية



تسليم رفات حسين الحوثي (الصورة) يهدد لمشاركة انصار الله في الحوار



في الكشف عن مصير المخفيين قسراً والمعتقلين. واعتبر أن خطوة هادي كانت قوية وجريئة وتعكس توجهاً جديداً. وأكد الخيواني، في تصريحات لموقع «الحق.نت»، أن اللقاء بين هادي وممثلين عن حركة أنصار الله، تخلله نقل رسالة من السيد عبد الملك الحوثي لهادي، أكد فيها زعيم جماعة أنصار الله على

موقفه الثابت بالسعي للتغيير والوصول لتحقيق الدولة المدنية الحديثة، ودعمه لأي خطوات في اتجاه التغيير وتحقيق أهداف الثورة الشبابية الشعبية السلمية. واستغرب الخيواني، في تصريحاته، الأخبار التي نسبت إلى صالح الإفراج عن رفات الحوثي، معتبراً تلك الأكاذيب والشائعات تأتي ضمن الحملة التي

يطلقها البعض بغرض الإساءة والنيل والتشويه لحركة أنصار الله ومواقفهم. من جهته، عبر القائم بأعمال الأمين العام لحزب «الحق» محمد المنصور لـ«الأخبار»، عن تقديره لقرار هادي بتسليم جثمان الحوثي باعتباره أن تلك الخطوة تعبير عن شعور بالمسؤولية الوطنية إزاء قضية صعدة وضرورة إغلاق

ملف المخفيين وإعادة الأعمار، وغيرها من القضايا المتصلة بملف صعدة الذي لا يزال البعض يراهن على استتماره في الأعداد لحروب مدمرة جديدة وتوترات وطنية لا تخدم اليمن ومصالحه العليا، بل تسمم الأجواء وتضع العراقيل أمام مؤتمر الحوار الوطني. وعبر المنصور عن استهجانته من

المراقب

الصدر يحذر من «ربيع عراقي»

خاص عن مئات النساء المدانات بقضايا جنائية.

وفي كركوك، قال نائب رئيس مجلس مدينة كركوك خالد حسين العاصي: «وقفنا اليوم لنوصل رسالة الرفض للتمهيش والإقصاء والمطالبة بتطبيق الإدارة المشتركة والتوازن الأمني والإداري وإيقاق مسلسل النفي والتهميش والاستفادة من خبراتهم وإمكاناتهم».

إلى جانب ذلك، طالب المنظرون بإطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات الأبرياء من السجون والإسراع بحسم قضاياهم وفقاً للقانون. ودعا العميد السابق محمد خلف نامس العبيدي «القائد العام للقوات المسلحة (نوري المالكي) إلى إعادة ضباط الجيش العراقي السابقين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية إلى الخدمة للاستفادة من خبراتهم وإمكاناتهم».

من جهة ثانية، أعلنت مصادر أمنية وأخرى طبية عراقية مقتل ثلاثة أشخاص بينهم ابن شقيق رئيس مجلس النواب العراقي اسامة النجيفي، واصابة ثمانية آخرين في هجومين منفصلين في الموصل وجنوب بغداد.

إلى ذلك، أعلنت الشرطة العراقية في بابل، مقتل اثنين من الزوار الشيعة المتوجهين سيراً على الأقدام إلى كربلاء في انفجار سيارة مفخخة في منطقة المحاويل (60 كيلومتراً جنوب بغداد).

(أ ف ب، رويترز)

من أنه لن يتهاون مع الاحتجاجات الحاشدة المناهضة للحكومة لأجل غير مسمى، لكنه قدم تنازلاً في مواجهة مطالبهم من خلال الوعد بالإفراج عن بعض السجناء. وقال المالكي في بيان، إن «مجلس الوزراء فضلاً عن رئيس الوزراء لا يملك الصلاحية الدستورية في إلغاء القوانين التي يشرعها مجلس النواب وخصوصاً قانون المساءلة والعدالة وقانون مكافحة الإرهاب».

وأضاف أن «قانون العفو العام لم يُصدّق عليه في مجلس النواب حتى الآن» ومطوي في ادراج مجلس النواب بسبب خلافات سياسية بين الكتل البرلمانية. وتوصل المالكي إلى «أن مجلس النواب يتحمل المسؤولية الكاملة في إلغاء قانوني المساءلة والعدالة وقانون مكافحة الإرهاب». وأضاف أن «بإمكان الكتل السياسية، ومن ضمنها القائمة العراقية، التي تطالب بإلغاء هذه القوانين، أن تتقدم بمقترح قانون يطالب بإلغاء هذين القانونين ثم تجري عملية المناقشة في البرلمان وإقراره في حال الموافقة عليه». وقال المالكي: «نعتقد أن بعض المطالب المشروعة امتزجت بأخرى تتناقض جوهرياً مع طبيعة النظام السياسي للبلاد الذي نحتكم فيه إلى الدستور والقانون».

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد قرر أول من أمس اصدار عفو

توسعت مروحة المعارضة للرئيس العراقي نوري المالكي، مع إعلان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، دعمه للاحتجاجات، محذراً من «ربيع عراقي»، بينما تظاهر العشرات من عرب كركوك أول من أمس مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين في سجون إقليم كردستان والسجون العراقية وتطبيق الشراكة الأمنية والإدارية التي يهيمن عليها الأكراد.

واحتج أكثر من ألف شخص في مدينة سامراء يوم الاثنين الماضي، فيما استمرت التجمعات الحاشدة في الرمادي مركز الاحتجاجات وفي الموصل، حيث خرج نحو 500 شخص إلى الشوارع. وفي مدينة الفلوجة نظم محتجون مسيرات ضخمة وسدوا طريقاً سريعاً كبيراً على مدى الأسبوع الماضي. أما الصدر، فقد أعلن في مؤتمر صحافي في مدينة النجف (جنوب)، أن الاحتجاجات ستستمر ما دام الساسة ينتهجون سياسات تخدم مصالحهم. وقال أنه يتعين عليهم أن يعملوا من أجل شعوبهم لا من أجل مصالحهم. وطالب المحتجين بالأل ينغمسوا في الطائفية، قائلاً إنه سيدعم المحتجين إذا كانت مطالبهم حقيقية وابتعدوا عن الطائفية والدكتاتورية، وخاصة ما وصفها بدكتاتورية صدام حسين.

في المقابل، حذر رئيس الوزراء العراقي،

ما قل ودل

ذكرت مجموعة سايتز انتلجنس» أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، المتمركز في اليمن رصد في تسجيل صوتي مكافأة قدرها ثلاثة كيلوغرامات من الذهب لأي شخص يقتل السفير الأميركي في اليمن جيرالد فايرستين. وأضافت المجموعة أن تنظيم القاعدة سيدفع أيضاً خمسة ملايين ريال (23350 دولاراً) لكل من يقتل أي جندي أميركي في اليمن. وذكرت مجموعة سايتز أن هذا العرض سار لستة أشهر. وتنش الولايات المتحدة بالتوافق مع الحكومة اليمنية غارات جوية مستهدفة عناصر التنظيم، وعززت من انتشارها في صنعاء قبل أشهر. (رويترز)